المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات

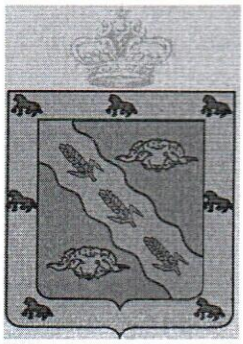

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات

في إطار الدورة العادية لشهر يونيو

بتاريخ 10 يونيو 2024

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي

- دورة: عادية
- جلسة: علنية

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات
في إطار دورته العادية لشهر يونيو 2024

طبقا لمقتضيات المادة 34 من الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر في 20 من رمضان 1436 هـ (7 يوليو2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، انعقد بمقر إقليم سطات، اجتماع للمجلس الإقليمي لسطات في إطار الدورة العادية لشهر يونيو يوم الاثنين 03 ذو الحجة 1444 هـ الموافق ل 10 يونيو 2024 م على الساعة العاشرة والنصف صباحا، تحت رئاسة السيد مسعود أوسار رئيس المجلس الإقليمي وبحضور السيد عامل إقليم سطات مرفوقا بالسيد الكاتب العام للعمالة والسيد رئيس قسم الشؤون الداخلية بالعمالة.

* العدد القانوني لأعضاء المجلس الإقليمي : **23 عضوا**
* المزاولون مهامهم : **23 عضوا**
* الأعضاء الحاضرون : **17 عضوا وهم السادة :**

- مسعود أوسار : رئيس المجلس الإقليمي لسطات؛
- يوسف لعيالي : النائب الأول للرئيس؛
- محمد مريوت : النائب الثاني للرئيس؛
- رشيدة نفيع : النائبة الثالثة للرئيس؛
- الصديق بعزاوي : كاتب المجلس؛
- فريد بن الأحمر : نائب كاتب المجلس؛
- المختار سجاع : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة؛
- حجاج خربوش : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة؛
- محمد ضعلي : رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة؛
- وديع المهتدي : نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة؛
- أسماء معطاوي : رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة؛
- المختار شافعي : نائب رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة؛
- مليكة بداوي : عضو مستشار؛
- نزهة بنعزوز : عضو مستشار؛
- أمينة نجاري : عضو مستشار؛
- العربي شريعي : عضو مستشار؛
- عبد الرزاق الناجح : عضو مستشار.

* الأعضاء المتغيبون بعذر **(06 عضو) وهم السادة :**- هشام طالبي: رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة؛ - شيماء الصخري: نائبة رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة؛ - حاجبة اعبودو : عضو مستشار؛ - خضراء الداودي رغيوي: عضو مستشار؛ - محمد الحميدي : عضو مستشار؛ سعيد وديع : عضو مستشار.

كما حضر هذا الاجتماع، السيد رئيس قسم الجماعات المحلية بالعمالة و السيد المدير العام للمصالح والسادة رؤساء المصالح بالمجلس الإقليمي وبعض ممثلي وسائل الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أن **السيدة أمينة نجاري** غادرت قاعة الاجتماع مباشرة بعد التوقيع بسجل الحضور وأن السيدتين نزهة بن عزوز وأسماء معطاوي غادرتا قاعة الاجتماع قبل التصويت على النقطة السادسة.

بعد التأكد من توفر النصاب القانوني افتتح السيد رئيس المجلس الإقليمي الجلسة بالكلمة التالية:

يشرفني في البداية بعد توفر النصاب القانوني أن أفتتح أشغال الدورة العادية للمجلس الإقليمي لشهر يونيو 2024، طبقا لمقتضيات المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، وأن أرحب:

- **بالسيد عامل اقليم سطات**
- **بالسيد الكاتب العام للعمالة**
- **بالسيد رئيس قسم الشؤون الداخلية بالعمالة**
- **بالسيدات والسادة اعضاء المجلس الاقليمي**
- **بالسادة رؤساء الاقسام والمصالح الاقليمية**
- **بالسادة ممثلو وسائل الإعلام**
- **بالسيدات والسادة الحضور**

كما اشكر الجميع على تلبيتهم الدعوة لحضور اشغال هذه الدورة، التي نتمنى ان تعود نتائجها بالخير العميم على مجموع ساكنة هذا الإقليم، خاصة وأنها تزامنت مع بداية الأيام العشر المباركة لشهر ذي الحجة 1445 هجرية.

وقبل عرض نقط جدول الاعمال للدراسة من طرف المجلس، اود ان اذكر بمختلف الاجراءات والتدابير المتخذة لعقد هذه الدورة وذلك على الشكل التالي:

- عقد اجتماع لمكتب المجلس الاقليمي بتاريخ 06 ماي 2024، والذي تم خلاله اقتراح نقط جدول اعمال هذه الدورة.

ومن اجل تدارس هذه النقط اجتمعت اللجنتين التاليتين:

- اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة التي عقدت اجتماعا لها بتاريخ 22 ماي 2024 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

- اللجنة المكلفة بالشؤون القانونية والتعاون والشراكة التي عقدت اجتماعا لها بتاريخ 22 ماي 2024 على الساعة الرابعة بعد الزوال.

هذه باختصار مختلف الاجراءات والتدابير المتخذة لعقد هذه الدورة، اما فيما يتعلق بمختلف الانشطة التي تمت خلال الفترة المتراوحة ما بين شهر يناير 2024 وبداية شهر يونيو 2024، وتطبيقا لمقتضيات المادة 104 من القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والاقاليم، فقد تم اعداد تقرير اخباري تم توزيعه على جميع السادة الاعضاء في بداية هذه الجلسة وذلك ربحا للوقت وقد تضمن المحاور التالية:

1/ ملخص محاضر الدورات السابقة
2/ الحضور والمشاركة في أشغال بعض الاجتماعات.
3/ الطلبات الواردة على المجلس الإقليمي.
4/ التدبير الإداري لأنشطة المجلس الإقليمي.
5/ الإعلان عن طلبات العروض المنجزة والمبرمجة.

لذلك، وفي حالة عدم تسجيل أي تدخل او نقطة نظام، ننتقل إلى دراسة النقط المدرجة بجدول أعمال هذه الجلسة.

النقطة الأولى: المصادقة على الصيغة الجديدة لملحق اتفاقية الشراكة من أجل تأهيل المحاور الطرقية الاستراتيجية بإقليم سطات:

العرض:

بخصوص هذه النقطة أشار **السيد رئيس المجلس الإقليمي** أنه تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم التوضيحات في الموضوع.

- السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، ذكر بأنه سبق للمجلس الإقليمي خلال الدورة العادية لشهر شتنبر 2016، أن عرض عليه مشروع هذه الاتفاقية من أجل المصادقة، غير أنه ونظرا لتحيين أطراف الشراكة، تم إسناد مهمة تنفيذ جزء من المشروع لفائدة الجهة بدل المجلس الإقليمي،

الشيء الذي أدى إلى إخراج هذا الأخير من الاتفاقية، علما أن المجلس الإقليمي سبق له خلال الدورة العادية لشهر ماي بتاريخ 29 ماي 2014 أن صادق على مشروع هذه الاتفاقية.

وخلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2021 صادق المجلس على الملحق رقم1 لهذه الاتفاقية حيث تم إدخال المجلس الإقليمي كطرف في الاتفاقية، بعدما لم تقبل الجهة اللجوء إلى الاقتراض كوسيط عن وزارة الداخلية، وتم بموجب هذا الملحق استخدام ميزانية المجلس الإقليمي كحامل مالي لرصد حصة وزارة الداخلية في المشاريع المحددة في الجدول رقم3، وبالتالي سيكون المجلس الإقليمي حاملا للمشروع بالنسبة لمشاريع هذا الجدول.

وخلال الدورة العادية لشهر شتنبر 2022 صادق المجلس الإقليمي على الصيغة الجديدة لهذا الملحق، بعدما تم إدخال بعض التغييرات الأخرى عليه، تهم تحيين مساهمة الشركاء على اساس المبالغ المالية للصفقات المنجزة في إطار الاتفاقية، حيث قدرت التكلفة المالية للمشاريع الممولة من طرف المديرية الإقليمية للتجهيز والماء بسطات بـ 561,8 مليون درهم بعدما حددت خلال الملحق المصادق عليه بالدورة الاستثنائية للمجلس الإقليمي المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2021 بـ 414 ملون درهم، كما حددت التكلفة المالية للمشاريع الملتزم بإنجازها من طرف المجلس الجهوي للدار البيضاء سطات في 112,77 مليون درهم بعدما حددت في الملحق السابق بـ 111,61 مليون درهم.

وبالنسبة للملحق الجديد المعروض على المجلس الإقليمي من أجل المصادقة فإن التعديلات همت بالأساس تمديد مدة إنجاز الدراسات والأشغال حيث كانت محددة في الملحق السابق في سنة 2022 بالنسبة للدراسات وسنة 2024 بالنسبة للأشغال، وأصبحت في الملحق الجديد محددة في سنتين بعد التأشير على هذا الملحق من طرف وزارة الداخلية.

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **ممثل المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك**، في بداية تدخله اعتذر عن عدم حضور المدير الإقليمي للتجهيز لأشغال هذا الاجتماع، نظرا لضرورة حضوره اجتماعا على مستوى الوزارة، ثم اوضح أن الاتفاقية موضوع هذه النقطة قد استغرقت مدة إنجاز مشاريعها وقتا طويلا، علما أنه تمت المصادقة عليها من طرف هذا المجلس منذ سنة 2014، الشيء الذي أثر سلبا على وضعية الشبكة الطرقية بالإقليم، غير أنه خلال الخمس السنوات الأخيرة وبفضل مجهودات السلطة الإقليمية تم إنجاز مجموعة من المحاور الطرقية الاستراتيجية بالإقليم، كتوسعة وتقوية الطريق الجهوية رقم 205 الرابطة بين البروج وحدود إقليم سطات وقلعة السراغنة، كما تم إعطاء انطلاقة إنجاز الطريق الرابط بين الفقيه بن صالح والبروج، ثم تطرق إلى المشاريع التي لم يتم إنجازها بعد كمدخلي مدينة سطات الشمالي والجنوبي وبناء منشأتين لعبور واد زمرين وواد العلك.

وفي ختام تدخله طالب المجلس بالتعجيل بالمصادقة والتوقيع على هذا الملحق قصد إتمام إنجاز المشاريع المتبقية بهذه الاتفاقية.

- **يوسف لعيالي**، عبر عن أسفه عن التأخير الذي طال عملية تنفيد مشاريع الاتفاقية المتعلقة بالمحاور الطرقية الاستراتيجية بالإقليم، مشيرا إلى أن المجلس سبق له أن صادق عليها بعدة صيغ مختلفة الشيء الذي كان سببا في تأخير إنجاز بعض مشاريع هذه الاتفاقية، ثم تساءل عما إذا كان المجلس سيصادق على هذا الملحق بالرغم من كونه يتضمن مشروعا تم إنجازه، ويتعلق الأمر بالطريق الإقليمية رقم 3612 وخاصة المقطع الرابط بين سيدي الذهبي واولاد امحمد والمدرج بالجدول رقم 3 منه، ولذلك طالب بحذف هذا المقطع من هذا الملحق، وبالمقابل تساءل عن إمكانية إدراج مشاريع مقاطع طرقية أخرى بهذا الملحق، نظرا للوضعية المزرية التي أصبحت عليها، كما هو الشأن بالنسبة للطريق الرابطة بين سطات وراس العين، ثم تساءل عن مآل الطريق الجهوية 316 المارة بجماعة امكارطو موضوع الاتفاقية الثلاثية بين وزارة التجهيز ووزارة الداخلية وجماعة مكارطو.

جوابا على تدخل السيد يوسف لعيالي أوضح **السيد ممثل المديرية الإقليمية للتجهيز** أن الطريق الإقليمية رقم 3612 تم إنجازها بفضل مجهودات السلطة الإقليمية، في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية لفك العزلة عن الساكنة وأنها مدرجة بالاتفاقية الأصلية، وأنه لا يمكن حذفها من هذا الملحق لأنه لا يمكن تغيير المشاريع المدرجة بالاتفاقية الأصلية، مؤكدا على أن عملية إنجاز هذه المشاريع تتم في إطار وحدة متكاملة وأن الاعتمادات المرصودة لها من طرف الشركاء سيتم الاحتفاظ بها إلى حين تنفيذها، وبالنسبة للتساؤل المتعلق بالطريق الجهوية رقم 316 بين سطات ورأس العين فإن الاتفاقية المتعلقة بها توجد في طور المصادقة عليها من طرف المصالح المركزية، موضحا أن الدراسات متوفرة بالنسبة لهذه الطريق، بحيث أنه بمجرد المصادقة على الاتفاقية سيتم اتخاذ الإجراءات من أجل الشروع في التنفيذ.

- **محمد مريوت**، في بداية تدخله شكر السيد عامل الإقليم على جهوده المبذولة في مجال إصلاح الطرقات والمسالك بالإقليم، خاصة ما يتعلق بالطريق الرابط بين سطات وسيدي امحمد البهلول التي ساهمت في فك العزلة عن ساكنة منطقة ابن احمد وسطات وخريبكة، وطالب المديرية الإقليمية للتجهيز ببدل المزيد من المجهودات في مجال صيانة وإصلاح الطرق والمسالك بالإقليم، وخاصة إصلاح الطريق الرابطة بين جمعة رياح واولاد شبانة.

- **المختار شافيعي**، طالب بإصلاح الطريق الرابطة بين سطات ورأس العين نظرا للوضعية المزرية التي أصبحت عليها.

- **الصديق بعزاوي**، ثمن ما جاء في مداخلات السادة الأعضاء بشأن هذه النقطة وأوضح انه في تدخله سيقتصر على التساؤل حول المدة التي تم تحديدها في سنتين بموجب هذا المحلق لا نجار كافة المشاريع بهذه الاتفاقية وهي مدة بحسبه قصيرة وغير كافية لإنجاز المشاريع المتبقية تبعا للاتفاقية الاصلية علما ان المشاريع المنجزة بهذه الأخيرة قد استغرقت سنين طويلة وذلك منذ المصادقة عليها من طرف الشركاء أي منذ سنة 2014.

- **السيد عامل إقليم سطات**، ذكر السادة الأعضاء بأن هذه الاتفاقية كانت في الأصل مبرمة بين وزارة التجهيز ووزارة الداخلية والجهة وانه تم تخصيص مبالغ مالية مهمة من طرف هؤلاء الشركاء لهذه الاتفاقية وتبعا لذلك تم انجاز حوالي 70% من المشاريع المدرجة بهذه الأخيرة حيث قامت الجهة بالوفاء بالتزاماتها وإنجاز كافة المشاريع التي التزمت بإنجازها في حين بقيت مشاريع أخرى غير منجزة تهم الشركاء المتبقين نظرا لعدم كفاية الاعتمادات المرصودة لها، مما اضطر وزارة الداخلية الى ادراج المجلس الإقليمي كطرف بهذه الاتفاقية كحامل مالي وكوسيط عنها لدى صندوق التجهيز الجماعي (FEC) لتمويل المشاريع العالقة بإقليم سطات بعدما تعذر على الجهة اللجوء إلى الاقتراض نيابة عنها.

وجوابا على تساؤلات بعض السادة الأعضاء، أوضح السيد العامل انه بالفعل فان الطريق الرابط بين راس العين وسطات أصبحت حالتها مزرية وان هناك تنسيق مع المديرية الإقليمية للتجهيز بشأن إصلاحها وان إجراءات التوقيع قد بلغت اطوارها النهائية وهو ما أكده أيضا ممثل المديرية الإقليمية للتجهيز.

وفي سياق متصل، طالب **السيد العامل** من المجلس القيام مستقبلا بإدراج ضمن جدول أعمال دوراته نقط تهم تقديم عروض من طرف المصالح الحكومية، كما هو الشأن بالنسبة للاطلاع على وضعية الشبكة الطرقية بالإقليم، حتى يتسنى برمجة اصلاح الطرق التي هي في وضعية رديئة ولاقتراح الطرق المراد إنجازها في إطار ابرام اتفاقيات مع شركاء اخرين، مؤكدا على ضرورة التسريع بهذه الاتفاقيات اعتبارا لأنها تستغرق وقتا مهما، بالنسبة للمصادقة عليها وإعداد الدراسات المتعلقة بها، خاصة وأنه ليس هناك ما يؤكد استمرارية برنامج تقليص الفوارق المجالية، والذي ساهم في فك العزلة عن الساكنة القروية.

- **حجاج خربوش**، تساءل حول مآل الطريق الجهوية رقم 305 والتي أصبحت حاليا وطنية تحت رقم 23 طولها 42 كلم الرابطة بين أولاد امراح والبروج، تم أشار إلى أنه تم تدارك الخصاص المسجل في المجال الطرقي ضمن برنامج تقليص الفوارق المجالية الذي ساهم في إصلاح عدة مقاطع طرقية مهمة، حيث نوه بهذه المبادرة مطالبا باستمرار هذا البرنامج خلال السنوات المقبلة.

- **يوسف لعيالي**، أوضح انه وبحسب علمه، فإن المديرية الإقليمية للتجهيز لديها ميزانية خاصة لترميم وإصلاح الطرق التي تعتبر نقط سوداء بالإقليم، وتبعا لذلك أشار الى ان الطريق الرابطة بين سطات ورأس العين أصبحت في حالة رديئة، وأنها تشهد كثافة مرورية مهمة مما يتسبب في حوادث سير كثيرة وأحيانا خطيرة مما يجعلها تتوفر على نقط طرقية سوداء بالإقليم، ولذلك طالب من المديرية الإقليمية للتجهيز التدخل من اجل إصلاحها عن طريق استعمال الآليات المتوفرة لديها.

- **الصديق بعزاوي**، طالب بدوره بإصلاح الطريق الرابطة بين أولاد امراح والبروج، نظرا للحالة الكارثية التي أصبحت عليها، معتبرا إياها بمثابة محور طرقي استراتيجي واقتصادي مهم يربط بين عدة مراكز ودواوير.

- **السيد عامل الإقليم**، اوضح ان الطريق الرابطة بين أولاد امراح والبروج اصبحت وطنية، وانه سيتم إصلاحها من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، لذا طالب المجلس الإقليمي بالانكباب على اعداد اتفاقية شراكة جديدة من اجل انجاز طرق إقليمية وجهوية أخرى، وتقديم عروض حول الشبكة الطرقية بالإقليم خلال انعقاد دورات المجلس الاقليمي.

- **ممثل قطاع التجهيز**، أشار الى ان الطريق رقم 305 أصبحت وطنية تحت رقم 23 وهي تربط بين أولاد امراح ومسكورة وسيتم الإعلان عن الصفقة لإصلاحها في أواخر هذه السنة، وأنه سيتم الشروع في إنجاز المقطع الرابط بين مسكورة والبروج خلال السنة المقبلة، وأما بالنسبة لترقيع الطريق رقم 316 الرابطة بين وراس العين وابن أحمد، أوضح صعوبة القيام بهذه العملية من الناحية التقنية، مشيرا إلى أنه يتعين الانتظار إلى حين المصادقة على الاتفاقية من طرف المصالح المركزية، وأنه بعد المصادقة مباشرة سيتم الشروع في إنجازها.

- **العربي شريعي**، في بداية تدخله ثمن مقترح السيد العامل المتعلق بتقديم عروض شاملة حول الشبكة الطرقية بالإقليم خلال دورات المجلس، ونوه بالمجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة في مجال اصلاح الطرقات باعتبارها الشرايين الأساسية للتنمية، ثم التمس من السيد العامل توجيه تعليماته للمسؤولين عن القطاع والسلطات المحلية من اجل تكثيف عمليات مراقبة انجاز الطرقات من طرف الجهة، على اعتبار ان المجلس الإقليمي ليست له دراية في هذا المجال.

- **السيد عامل الإقليم**، أكد على ان مراقبة وتتبع عملية انجاز الطرقات يجب ان تتم من طرف الوزارة الوصية عن القطاع، وذلك ضمانا لحسن سير الاشغال، مشيرا إلى أن المجلس الجهوي اعتمد سابقا على دراسة في إنجاز الطرق والمسالك تبين فيما بعد عدم نجاعتها (استعمال طريقة تقنية تقوية التربة بمواد هيدروكربونية LHR)، وبالتالي فإن وزارة التجهيز ليست لها أية مسؤولية في هذا المجال، ثم أشار إلى أن هذه السنة قد خصصت الجهة اعتمادات مهمة لإصلاح الطرق والمسالك، وبالتالي يتعين إدخال وزارة التجهيز في تتبع الإنجاز، ومؤكدا مرة أخرى على ضرورة التعجيل بإجراءات المصادقة والتوقيع على هذا الملحق ومواكبة مشاريع هذه الاتفاقية من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك.

- **ممثل المديرية الإقليمية للتجهيز**، وتتمة لما ورد بتدخل السيد العامل أوضح أن مخطط التنمية الجهوية يتضمن عدة مشاريع طرقية تهم هذا الإقليم، وأن مشاريع إنجاز الطرق المرقمة تتم مواكبتها من طرف المديرية الإقليمية للتجهيز، مؤكدا على أن الطرق الغير المرقمة المقترحة هي في طور التوقيع والمصادقة من طرف السلطات المركزية.

وبعد الانتهاء من مناقشة هذه النقطة قام **السيد رئيس المجلس الإقليمي** بعرض الصيغة الجديدة لملحق اتفاقية الشراكة من أجل تأهيل المحاور الطرقية الاستراتيجية بإقليم سطات على أنظار المجلس من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليها بإجماع الأصوات المعبر عنها (16 صوتا).

- <u>المقرر المتخذ</u>:

- مقرر عدد 85 بتاريخ 2024/06/10.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على الصيغة الجديدة لملحق اتفاقية الشراكة من أجل تأهيل المحاور الطرقية الاستراتيجية بإقليم سطات.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يونيو 2024 المنعقدة بتاريخ 2024/06/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على الصيغة الجديدة لملحق اتفاقية الشراكة من أجل تأهيل المحاور الطرقية الاستراتيجية بإقليم سطات؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين أثناء التصويت : 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهتدي - أسماء معطاوي - المختار شافعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - عبد الرزاق الناجح.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت:00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

صادق المجلس الإقليمي لسطات بإجماع أعضائه الحاضرين على الصيغة الجديدة لملحق اتفاقية الشراكة من أجل تأهيل المحاور الطرقية الاستراتيجية بإقليم سطات، والتي جاءت كما يلي:

ملحق اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والماء ومجلس جهة الدار البيضاء -سطات والمجلس الإقليمي لسطات من اجل تأهيل المحاور الطرقية الاستراتيجية بإقليم سطات في إطار برنامج التنمية الجهوية 2022-2027

الديباجة

- استحضارا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله والمتضمنة في الرسالة الموجهة الى المشاركين في اشغال المؤتمر الإفريقي الأول حول الصيانة والحفاظ على الرصيد الطرقي والابتكار التقني، الذي افتتحت أشغاله يوم الأربعاء 04 ماي 2016 بمراكش. والذي حدد فيه سبل التنمية المنشودة وفي مقدمتها البنيات التحية الطرقية؛

- تماشيا مع مقتضيات دستور 2011 والتي تحث على التشاور والتعاون والشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال التنمية القائمة على الجهوية المتقدمة؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والاقاليم ؛

- بناء على القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

- بناء على القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والاقاليم؛

- بناء على المرسوم رقم 2.17.449 بتاريخ 23 نونبر 2017 بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

- بناء على المرسوم رقم 2.17.450 بتاريخ 23 نونبر 2017 بسن نظام المحاسبة العمومية للعمالات والاقاليم ومجموعاتها؛

- بناء على المرسوم رقم 2.21.1072 الصادر في 16 من جمادى الآخرة 1443 (19 يناير 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التجهيز والماء؛

- بناء على المرسوم رقم 2.19.1086 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية؛

- بناء على المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 الموافق ل 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية؛

- وفي إطار الجهود التي تبذل من اجل تقوية وتهيئة وتوسيع الشبكة الطرقية بإقليم سطات من اجل ضمان أفضل الشروط للتنقل والعبور؛

- لهذا تم اقتراح مشروع تهيئة وتقوية المحاور الطرقية على صعيد الإقليم والجهة لكون هذه المحاور الطرقية تعرف حركة دؤوبة لأنها تربط بين مجموعة من المراكز بجهة الدار البيضاء -سطات؛

- بناء على المقرر عدد12/16 لمجلس جهة الدار البيضاء -سطات المتخذ خلال دورته العادية لشهر مارس 2016
- بناء على مقرر عدد 22/122 لمجلس جهة الدار البيضاء -سطات المتخذ خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2022
- بناء على المقرر عدد 22/30 للمجلس الإقليمي لسطات المتخذ خلال دورته العادية لشهر شتنبر 2022؛
- بناء على المقرر عدد 24/52 لمجلس جهة الدار البيضاء -سطات المتخذ خلال دورته العادية لشهر مارس 2024؛

تم بين الأطراف التالية:

*** وزارة الداخلية، ممثلة في شخص السيد الوزير؛**

***وزارة التجهيز والماء، ممثلة في شخص السيد الوزير؛**

***مجلس جهة الدار البيضاء – سطات، ممثل في شخص السيد الرئيس؛**

***المجلس الإقليمي لسطات، ممثل في شخص السيد الرئيس؛**

الاتفاق على ما يلي:

الفصل1 : موضوع الملحق.

يهدف هذا الملحق الى ادخال بعض التعديلات على الاتفاقية الاصلية المتعلقة بمشروع "تأهيل المحاور الطرقية الاستراتيجية بإقليم سطات " وتحيين الإطار التعاقدي بين الشركاء من خلال إدراج المجلس الإقليمي كشريك في الاتفاقية الاصلية، بغرض استخدام ميزانيته كحامل مالي لرصد حصة وزارة الداخلية في تمويل المشاريع المحددة في الفصل الرابع المعدل (الجدول رقم 3أدناه)، من خلال قرض يمنح للمجلس الإقليمي لسطات من طرف صندوق التجهيز الجماعي، على أساس ان تقوم وزارة الداخلية بتسديد أقساط هذا القرض.

كما يهدف هذا المحلق كذلك الى تعديل الفصول ذات الأرقام 3،4،5،6،7 من الاتفاقية الاصلية.

الفصل 2 : تعديل الفصول 3،4،5،6،7

يتم تعديل الفصول ذات الارقام المشار اليها اعلاه كما يلي:

الفصل 3

- الدراسات

تتولى المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء بسطات تتبع وإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بمشاريع الطرق الواردة في الاتفاقية.

- الاشغال

تقدر التكلفة الاجمالية المحينة لهذه المشاريع ب 779,07 مليون (سبع مئة وتسعة وسبعين مليون وسبعين الف) درهم وتشمل هذه الكلفة المصاريف المتعلقة بالدراسات والاشغال ومختلف المصاريف المرتبطة بتنفيذ المشاريع المبرمجة وتتوزع كالتالي:

- وزارة التجهيز والماء: 561,8 مليون درهم (72.1%)

- حصة الشركاء : 217,27 مليون درهم (27.9%) وتتوزع هذه الحصة حسب الشركاء كما يلي:

- المجلس الإقليمي كحامل مالي لرصد حصة وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية): 104.500.000,00 درهم.
- مجلس جهة الدار البيضاء-سطات : 112.770.809,60 درهم .(تمت تأدية هذه الالتزامات مسبقا).

تبقى هذه المبالغ تقديرات أولية ولن يتم ضبطها الا بعد انجاز الدراسات وتفويت الصفقات المتعلقة بالأشغال، وفي حالة تجاوز التكلفة الاجمالية المحينة للمشاريع المقدرة ب 779,07 مليون درهم، تتم تعبئة مبالغ إضافية من جميع الأطراف حسب نسب مساهمتهم المحددة أعلاه.

***يعدل الفصل 4 كما يلي :**

تلتزم جميع الأطراف بإنجاز المشاريع التي تدخل ضمن هذه الاتفاقية حسب الجداول التالية:

1- يتم تمويل وإنجاز المشاريع المحددة في الجدول رقم 1 من طرف المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء بسطات.

جدول رقم 1

رقم الطريق	الربط	الطول (كلم)	نوعية الاشغال	التكلفة بملون درهم
ط.ج.308	المقطع الرابط بين سطات والبروج	90	توسيع وتقوية الطريق	162,7
ط.ج.305	المقطع الرابط بين البروج في اتجاه مدينة الكارة الى حدود إقليم سطات مع إقليم برشيد	82	توسيع وتقوية الطريق	220,8
ط.ج.316	المقطع الرابط بين سطات وبولعوان	45	توسيع وتقوية الطريق	77,1
ط.ج.205	المقطع الرابط بين البروج وحدود إقليم سطات مع إقليم قلعة السراغنة	17	توسيع وتقوية الطريق	50,4
ط.إ.3615	المقطع الرابط بين سطات ومشرع بن عبو	37	توسيع وتقوية الطريق	50,8
	المجموع	**271**		**561,8**

تكلفة المشاريع المدرجة في الجدول رقم 1 محينة بعد التأشيرة والمصادقة على الصفقات العمومية وكذا التكاليف التقديرية لبعض المشاريع، المنجزة من طرف مكاتب الدراسات للمشاريع أعلاه.

2- يعتبر مجلس جهة الدار البيضاء -سطات صاحبا للمشاريع المحددة في الجدول 2 ولقد قام بهذه الصفة بتنفيذ انجاز جميع الاشغال المشار اليها أسفله بتنسيق مع المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء بسطات.

الجدول رقم 2

رقم الطريق	الربط	الطول (كلم)	نوعية الاشغال	التكلفة بملون درهم
ط.إ.3618	المقطع الرابط بين سيدي محمد بن رحال وكيسر	33	توسيع وتقوية الطريق	37.99
ط.إ.3624	المقطع الرابط بين سطات واولاد فارس	22	بناء طريق	31.06
ط.إ.3630	المقطع الرابط بين عين بلال واولاد فريحة وبني خلوك	36	بناء طريق	24.26
غير مصنف	المسلك الرابط بين سوق جمعة اولاد امحمد وخشادة	15	بناء طريق	19.46
	المجموع	106		112,77

يعتبر المجلس الإقليمي لسطات صاحبا للمشاريع المحددة في جدول رقم 3 بدلا عن وزارة الداخلية ويقوم بهذه الصفة بتنفيذ الاشغال المرتبطة بإنجازها بتنسيق مع المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء بسطات.

الجدول رقم 3

رقم الطريق	الربط	الطول (كلم)	نوعية الاشغال	التكلفة بملون درهم
ط.و9	تأهيل الطريق الوطنية رقم 9 بين برشيد ومراكش وبين النقطتين الكيلومتريتين 73+000و000+76 والنقطتين الكيلومتريتين 000+81و000+84	6	التأهيل وتثنية قارعة الطريق	70
ط.إ. 3612	المقطع الرابط بين سيدي الذهبي وجمعة أولاد امحمد	10	توسيع وتقوية الطريق	13.5
غير مصنف	بناء قنطرتين لعبور واد زمرين وواد العلك	-	بناء قنطرتين لعبور واد زمرين وواد العلك	21
	المجموع	16		104.5

***يعدل الفصل 5 كما يلي:**

لتنفيذ باقي الاشغال تقوم وزارة الداخلية بتوفير حصتها في تمويل هذه المشاريع المدرجة ضمن الجدول رقم 3 والمتبقية لإتمام باقي الاشغال، والبالغة قيمتها 104.5 مليون درهم ابتداءا من سنة 2024، عن طريق لجوء المجلس الإقليمي لسطات لآلية الاقتراض من صندوق التجهيز الجماعي، وذلك على أساس ان تقوم وزارة الداخلية بتسديد أقساط هذا القرض.

***يعدل الفصل 6 كما يلي:**

يتم اعداد الدراسات ومباشرة انجاز الاشغال المتعلقة بالمشروع موضوع هذا المحلق بعد التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية وفي حدود سنتين.

***يعدل الفصل 7 كما يلي:**

يلتزم الشركاء بما يلي:

- توفير حصتهم من التركيبة المالية اللازمة لإنجاز المشاريع، وفق ما هو مشار اليه في الفصلين الرابع والخامس؛
- التدخل لدى الجماعات المعنية، إذا اقتضى الامر ذلك، من أجل قيام هذه الأخيرة بتحرير المحاور الطرقية واقتناء الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع بالنسبة للطرق الغير التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وكذلك بالنسبة للمقاطع الواقعة داخل المجال الحضري فيما يخص الطرق التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- اخبار وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بالمبالغ المرصودة في حينها لتمويل المشاريع حتى يتسنى تحديد البرامج السنوية للأشغال.

التزامات وزارة التجهيز والماء بما يلي :

- انجاز الدراسات التقنية الخاصة بالمشاريع موضوع هذه الاتفاقية وفق البرمجة الزمنية المنصوص عليها في الفصل السادس أعلاه؛
- اعداد دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات المزمع تفويتها؛
- تتبع ومراقبة الدراسات والاشغال.

توقيع رئيس المجلس	توقيع كاتب المجلس
مسعود أوسار	الصديق بعزاوي

رئيس المجلس الجماعي لسطات
مسعود أوسار

النقطة الثانية: المصادقة على اتفاقية شراكة مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول حول ماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية:

بخصوص هذه النقطة أوضح **السيد رئيس المجلس الإقليمي** أنه تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم التوضيحات في الموضوع.

- أوضح **السيد رئيس اللجنة** انه تم التوصل بمراسلة من عميد كلية العلوم القانونية والسياسية تحت عدد 188بتاريخ 2024/04/03 حول اقتراح مشروع اتفاقية شراكة وتعاون والتي تضمنت ما يلي:

هدف الاتفاقية:

المساهمة في نشر واشعاع البحث العلمي والبحوث الميدانية والدراسات الأكاديمية.

خلق ديناميكية على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى دورات التكوين المستمر لفائدة اطر ومنتخبي المجلس الإقليمي.

تقوية روابط الشراكة والتعاون بين الطرفين لتحقيق اشعاع للكلية.

القاء محاضرات وعروض تتعلق بالطلبيات العمومية سواء على مستوى الصفقات العمومية، الشراكة عام خاص، التدبير المفوض.

مواكبة المستجدات التي تعرفها الطلبيات العمومية سواء على المستوى القانوني والعملي.

الالتزامات:

-التزامات كلية العلوم القانونية والسياسية

تلتزم كلية العلوم القانونية والسياسية وماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية، بالتعاون مع المجلس الإقليمي لسطات بتقديم خبراتها في مجال البحث العلمي والدراسات الاكاديمية والتكوين المستمر والتأطير.

-التزامات المجلس الإقليمي لسطات

يلتزم المجلس الإقليمي بتقديم الدعم اللوجستيكي والتقني ووضع مراكزه ومنشآته رهن إشارة الماستر كلما دعت الحاجة الى ذلك حسب الإمكانيات المتاحة.

المناقشة :

- **العربي شريعي،** أشار إلى أن هذه الاتفاقية مهمة، لكونها تهدف إلى تكوين أطر ومنتخبي المجلس الإقليمي في مجال الطلبيات العمومية، موضحا أن معظم المشاكل التي تواجهها المجالس المنتخبة تخص مجال الصفقات العمومية، وأن مشروع هذه الاتفاقية سوف لن يكلف المجلس الإقليمي أي مساهمات مالية، إذ أن التزاماته تتحدد في تقديم الدعم اللوجيستيكي والتقني ووضع مراكزه ومنشآته رهن إشارة الماستر كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حسب الإمكانيات كما هو منصوص عليه بالفصل 4 من هذه الاتفاقية.

- **وديع المهتدي،** أوضح أن الاختصاص الذاتي للمجلس الإقليمي في مجال التعليم ينحصر فقط في إطار التشخيص لهذا القطاع، غير أنه في إطار الاختصاصات المشتركة يمكنه المساهمة في تشجيع البحث العلمي، كما هو الشأن بالنسبة لهذه الاتفاقية والتي أشار إلى أنها مهمة، وستعود بالنفع على منتخبي وطلبة الإقليم، علما أن الحاجيات المستقبلية ستنصب على مجال الطلبيات العمومية.

واقترح في آخر تدخله إدراج رئيس جامعة الحسن الأول في هذه الاتفاقية.

- **حجاج خربوش،** ثمن جميع تدخلات السادة الأعضاء، وعبر عن موافقته على المصادقة على هذه الاتفاقية، لكونها ستساهم في إغناء الرصيد المعرفي للطلبة والمنتخبين، وخاصة في مجال الطلبيات العمومية.

وبعد استنفاد كافة التدخلات المتعلقة بهذه النقطة، قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض اتفاقية شراكة مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول حول ماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية على أنظار المجلس من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليها بإجماع الأصوات المعبر عنها (16 صوتا).

- المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 86 بتاريخ 2024/06/10.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول حول ماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يونيو 2024 المنعقدة بتاريخ 2024/06/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول حول ماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين أثناء التصويت : 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر- المختار سجاع - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهتدي - أسماء معطاوي - المختار شافعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز- العربي شريعي - عبد الرزاق الناجح.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت:00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

صادق المجلس الإقليمي لسطات بإجماع أعضائه الحاضرين على اتفاقية شراكة مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول حول ماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية، والتي جاءت كمايلي:

مشروع اتفاقية شراكة وتعاون ماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية بكلية العلوم القانونية والسياسية جامعة الحسن الأول سطات و المجلس الإقليمي سطات

الديباجة:

- وفقا لأحكام الدستور، ولاسيما الفصل 31 منه، الذي ينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة.

- وتجسيدا للإرادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في جعل قطاع التربية والتكوين أول أسبقية وطنية، بعد الوحدة الترابية.

- وبناء على المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من أجل إرساء دينامية جديدة كفيلة بالرفع من جودة ونجاعة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وجعلها دعامة لتسريع وتيرة التنمية في بلادنا.

- وتنزيلا لتوصيات الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2030/2015 الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي أكدت على وضع برامج تعاقدية بين الدولة ومؤسسات التربية والتكوين وباقي الأطراف، من خلال ضمان مشاركة ناجعة للجهات والجماعات الترابية للنهوض بالكلية، والعمل على إرساء آلية للشراكة والتمويل والتشاور المنتظمين في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

- وانسجاما مع تطلعات النموذج التنموي الجديد، ولاسيما في شقها المتعلق بتأهيل الرأسمال البشري، واستنادا إلى الالتزامات المضمنة في البرنامج الحكومي، وتفاعلا مع المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

- وبناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

- وبناء الظهير الشريف رقم 1.19.113 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

- وبناء على ظهير شريف رقم 1.00.199 صادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

- المذكرة رقم 59بتاريخ 10ماي 2002حول مبادرة الشراكة.

- في إطار تفعيل الشراكات المبرمة بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبين باقي القطاعات الحكومية ومختلف الشركاء والفاعلين التي تهدف الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

على محيطها السوسيو اقتصادي، ومساهمة منها في بلورة قضايا الشأن العام، في إطار الديموقراطية التشاركية وفي اعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها.

- وتجسيدا للدور الفعال الذي تضطلع به الكلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأهيل العنصر البشري بالتكوين والتعليم والبحث العلمي ونشر ثقافة حقوق وواجبات الانسان والوعي والتربية على المواطنة.

- وبناء على محضر لجنة البحث العلمي والتعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية ومحضر مجلس كلية العلوم القانونية والسياسية سطات.

- وبناء على محضر اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والمرأة والطفل المنعقد بتاريخ .....

- وبناء عل مداولات المجلس الإقليمي سطات في دورته المنعقدة يوم .... حول النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة والتعاون مع ماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية بكلية العلوم القانونية والسياسية جامعة الحسن الأول سطات.

تم الاتفاق على ما يلي من مقتضيات:

الفصل الأول:

تعتبر الديباجة جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

الفصل الثاني:

تعمل كلية العلوم القانونية والسياسية بشراكة مع المجلس الإقليمي لسطات على اغناء البحث العلمي والأكاديمي من أجل خلق شروط تنمية مستدامة.

الفصل الثالث:

- تهدف اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين المجلس الإقليمي لسطات وكلية العلوم القانونية والسياسية وماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية الى:

- المساهمة في نشر واشعاع البحث العلمي والبحوث الميدانية والدراسات الأكاديمية.
- خلق ديناميكية على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى دورات التكوين المستمر لفائدة اطر ومنتخبي المجلس الإقليمي.
- تقوية روابط الشراكة والتعاون بين الطرفين لتحقيق اشعاع للكلية.
- القاء محاضرات وعروض تتعلق بالطلبيات العمومية سواء على مستوى الصفقات العمومية، الشراكة عام خاص، التدبير المفوض.
- مواكبة المستجدات التي تعرفها الطلبيات العمومية سواء على المستوى القانوني والعملي.

الفصل الرابع:

-التزامات كلية العلوم القانونية و السياسية

- تلتزم كلية العلوم القانونية والسياسية وماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية، بالتعاون مع المجلس الإقليمي لسطات بتقديم خبراتها في مجال البحث العلمي والدراسات الاكاديمية والتكوين المستمر والتأطير.

-التزامات المجلس الإقليمي لسطات

- يلتزم المجلس الإقليمي بتقديم الدعم اللوجستيكي والتقني ووضع مراكزها ومنشآتها رهن إشارة الماستر كلما دعت الحاجة الى ذلك حسب الإمكانيات المتاحة.

الفصل الخامس:

- تعمل كلية العلوم القانونية والسياسية وماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية بشراكة مع المجلس الإقليمي لسطات على تنظيم:

- ندوات وطنية ودولية.
- ايام دراسية وموائد مستديرة.
- دورات تكوينية لفائدة اطرو منتخبي المجلس الإقليمي وكل المهتمين والباحثين، وذلك عن طريق تأطيرهم في انجاز بحوث علمية اكاديمية نظرية وميدانية.

الفصل السادس:

- يمكن لأحد طرفي هذه الاتفاقية عقد شراكات مع هيئات المجتمع المدني الوطنية والدولية المهتمة من أجل تحقيق غايات التنمية المستديمة.

الفصل السابع:

- تحدث لجنة تتبع هذه الاتفاقية وتتألف من عضوين من المجلس الإقليمي وممثلين عن كلية العلوم القانونية والسياسية سطات وماستر التدبير الإداري والمالي للطلبيات العمومية تعقد اجتماعاتها مرتين في السنة على الأقل وتعنى بإعداد الأنشطة والبرامج المشتركة وتتبع تنفيذ بنود الاتفاقية.

الفصل الثامن:

- يمكن تعديل أو تغيير هذه الاتفاقية في نسخة جديدة بموافقة الطرفين ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

الفصل التاسع:

- يتم فسخ هذه الاتفاقية إذا أخل أحد الطرفين بالتزاماته أو القيام بما من شأنه أن يتعارض مع قوانين ومبادئ وأهداف كلية العلوم القانونية والسياسية أو يتعارض مع مبادئ وأهداف المجلس الإقليمي سطات، وذلك بتوجيه إشعار كتابي إلى الطرف الآخر شهرا قبل الفسخ.

الفصل العاشر:

- تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بمجرد التوقيع عليها من الطرفين.

الفصل الحادى عشر:

- تسري هذه الاتفاقية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد الضمني.

توقيع رئيس المجلس | **توقيع كاتب المجلس**

مسعود أوسار | **الصديق بعزاوي**

النقطة الثالثة: الاطلاع على القضايا المتعلقة بالمنازعات القضائية:

بخصوص هذه النقطة أشار **السيد رئيس المجلس الإقليمي** انه تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم التوضيحات في الموضوع.

- **رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة**، أشار إلى أن هذه النقطة تم إدراجها بجدول أعمال الدورة من أجل تمكين أعضاء المجلس من تتبع كل القضايا المتعلقة بالمنازعات القضائية تطبيقا للمقتضيات القانونية، موضحا أن هذه القضايا كانت موضوع تقرير اللجنة الذي سبق أن تم إحالته على كافة السادة أعضاء المجلس الإقليمي بمناسبة توجيه الاستدعاءات لحضور أشغال هذه الدورة.

وقد جاء جدول هذه القضايا كما يلي:

رقم الملف	نوع الملف	عدد	الخصم	الموضوع	المال
1	اداري	93/7114/21	رشيد بوقرطاشة	التعسف في إنهاء خدمة المدعي: بوقرطاشة رشيد، المدعى عليه المجلس الإقليمي، (المشروع يتعلق بتصاميم السوق المنجزة من طرف المهندس السيد رشيد بوقرطاشة لكن دون توفره على أمر بالخدمة) ، في المرحلة الاستئنافية تم تأييد الحكم الابتدائي بأداء مبلغ 393606.60 درهم.	تقديم عريضة النقض ملف رقم 974/4/2/2024
2	اداري	544/7112/21	شركة بنجاك	المطالبة بالتعويض عن أداء خدمة المدعي: شركة بن جاك، ضد المجلس الإقليمي لسطات الملف يتعلق بمشروع تهيئة ساحة الحديقة بوسط المدينة بحيث الشركة لم تلتزم بدفتر التحملات وقامت بإنجاز أشغال فاقت ما هو مضمن بدفتر التحملات وتطالب بالتعويض عليها . في المرحلة الابتدائية تم الحكم على المجلس الاقليمي بأداء مبلغ 483567.31 درهم تعويضا عن اداء الخدمة و مبلغ 30000 درهم تعويضا عن التماطل . و قد تم استئناف الحكم الذي قضى بإلغاء حكم المستأنف برفض الطلب.	حكم لصالح المجلس الاقليمي
3	اداري	144/7114/21	شركة سيطابور	أداء واجب مالي المدعي: شركة سطابور، المدعى عليه المجلس الإقليمي لسطات. الملف يتعلق بمطالبة الشركة المذكورة للدفعة الأخير من المشروع الموقع بينها و بين المجلس الإقليمي و الذي قامت بإنجازه وفق الشروط المنصوص عليها في دفتر التحملات، وتدخل مكتب المنازعات القضائية والقانونية أمام القضاء، ومن خلال هذا التدخل منح القاضي فرصة للطرفين من أجل حل الموضوع بشكل ودي، في حالة فشل هذه المرحلة سيتم الرجوع الي القضاء مرة أخرى من أجل استصدار حكم، مع الإشارة هنا إلى أن الخطأ في احتساب المبالغ الواجب منحها لشركة سطابور، مرتكب من طرف هذه الأخيرة وليس من طرف المجلس مما دفع السيد الخازن الجهوي إلى حجز الدفعة الأخيرة لأنها تقادمت وطالب بتوجيه رسالة كتابية تتضمن الشروحات الكافية من المجلس الإقليمي لسطات من أجل رفع التقادم .ومن تم قامت ادارة المجلس بالإجراءات المتعلقة برفع التقادم ، وتم اداء المبلغ مقابل القيام بالتنازل عن القضية.	فض النزاع .
4	اداري	191/7207/22	شركة جنرال سوليسيون	شركة جنرال سوليسيون المدعى عليه: المجلس الإقليمي لسطات الموضوع، مطالبة بأداء واجب مالي مستحق. تم صدور حكم ابتدائي في هذا الملف على المجلس الإقليمي بأداء مبلغ 5.792.022,00 درهم لصالح	توقيع البروتوكول الدفعة الاولى: 1200000.00 درهم برسم سنة 2024.

				شركة جنرال سوليسيون، وقد تم الحكم بالتأييد للحكم الابتدائي في المرحلة الاستئنافية. تم توجيه مراسلة إلى السيد وزير الداخلية من أجل أداء المبلغ المحدد في العقد الذي جمعها مع المجلس الإقليمي، استنادا على العقد شريعة المتعاقدين . نظرا لعدم التوصل بالمبلغ الملتزم به من طرف سيد الوزير الداخلية ، فقد تم توقيع بروتوكول بين المجلس الاقليمي و شركة من اجل تشطير مبلغ المحكوم به الى شطرين	الدفعة الثانية: 4592022.00 درهم برسم سنة 2025.
5	ادري	114/7206/2006	ميلود نسوب	، اعتداء مادي السيد ميلود ومن معه مدعي، والمجلس الإقليمي المدعى عليه، استوفى مرحلته الابتدائية والاستئنافية وصدر حكم ضد المجلس الإقليمي بأداء مبلغ 700.000,00 درهم ، وقد تم اصدار هذا الحكم في الفترة التي كان المجلس يتعاقد مع محام سابق، وبعد تدخل المحامي الحالي بتنسيق مع مكتب المنازعات القضائية والقانونية من أجل إيجاد صيغة يمكن من خلالها تدارك وضع وتقديم عريضة نقض. ونظرا لعدم تسجيل أي تدخل قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض النقطة الموالية على أنظار المجلس.	تقديم عريضة النقض (الملف في طور التعيين)
6	اداري	604/7113/23	شركة المغربية للفحص و الخبرة	يتنازع فيه المجلس الاقليمي و الخازن الاقليمي بصفته مدعى عليه مع الشركة الفحص و الخبرة ، وذلك على اثر المطالبة من طرف المجلس الاقليمي بأداء المتأخرات الخاصة بالفحص التقني على العربات برسم سنوات 2018 2019 2020 . و قد تم الحكم على الخازن الاقليمي بالبطلان مسطرة التحصيل المباشر	مرحلة الاستئناف
7	اداري	195/7105/221	عبد الحق السعداني	طلب ترقية المدعي: السيد عبد الحق السعداني، المدعي عليه المجلس الإقليمي لسطات، الملف لازال معروضا أمام المحكمة الابتدائية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن السيد عبد الحق السعداني قد تم حذفه من اسلاك الموظفين التابعين للمجلس الإقليمي للسطات بناء على قرار للسيد وزير الداخلية، والمجلس لا سلطة له في منح هذه الترقية	حكم 22/3756 عدم القبول
8	اداري	195/7112/21	فاطمة زيد الخير	اعتداء مادي. وهو ملف يتنازع فيه المجلس الاقليمي بصفته مدعى عليه من طرف السيدة فاطمة زيد الخير (مدعية)، وهو في مرحلته الابتدائية، (يتعلق الاعتداء المادي بإنجاز المجلس الإقليمي لسطات لمشروع تهيئة الطريق الرابطة بين شارع بئر انزاران و مقبرة سيدي عبد الكريم إلى طريق ابن أحمد و توسيع شارع أوريكا لكنه عند انجازه للمشروع تم إغفال تسوية تلك القطعة الأرضية التي هي في ملكية السيدة فاطمة زيد الخير) الملف قطع أكثر من أربع جلسات، تم قبول طلب الخبرة من طرف المحكمة، وبالفعل تم انجاز هذه الخبرة والتي تم التواصل مع مكتب المنازعات القانونية والقضائية خلال اجرائها، وقد قام هذا الأخير ببسط جميع الوثائق واعداد تقارير تصب في توجيه هذه الخبرة لصالح المجلس الإقليمي	حكم 2023/2/6 عدد 23/356 تعويض 709100 على اساس 700 درهم تؤديها جماعة سطات

9	اداري	302/7112/22 4	شركة مابتيل	الملف يتنازع فيه المجلس الاقليمي بصفته مدعى عليه من طرف شركة مابتيل و يتعلق ببناء المنتزه الترفيهي لبحيرة مزامزة بسطات بناء على الصفقة رقم 20/BP/2009 وقد صدر الحكم ضد المجلس الاقليمي بمبلغ 276534.80 درهم وهو المبلغ الاجمالي للصفقة، مع العلم ان العمالة قد سبق لها ان ادت مبلغ 1814409.60 درهم كتعويض عن الاشغال موضوع الكشف رقم 1 ، وان المبلغ المتبقى هو 767947.87 درهم. كما شمل الحكم مبلغ 118247.86 درهم كتعويض عن التأخير. وبتنسيق مع المحامي و موافاته بنسخة من الكشف للأشغال رقم 1 والحوالة ، فقد تم استئناف الحكم .	حكم 3194 اصل الدين 2.776.531 الفوائد 1.118.247
10	اداري	176/7206/22 7	محمد غازي	: اعتداء مادي. المدعي: السيد محمد غازي، المدعى عليه المجلس الإقليمي لسطات (يتعلق الاعتداء المادي بإنجاز المجلس الإقليمي لسطات لمشروع انجاز مدارة وتوسعة طريق شارع العربي الوادي بحي الكنانط و عند انجاز المشروع كانت الأرض في ملكية السيد محمد غازي ذات الرسم العقاري عدد 40996/15 مساحته 18 أر 96 سنتيار و هي أرض عارية). عرض الملف على المحكمة الابتدائية وأصدرت بشأنه حكم يستخلص في أداء مبلغ قيمته 4846053.00درهم لصالح السيد محمد غازي. وقد تم تقديم مقال استئنافي من قبل المجلس من أجل توقيف الحكم الابتدائي تم تأييد الحكم المستأنف و رفع التعويض لمبلغ 2500 درهم للمتر المربع . و تنفيذا للحكم تم توقيع بروتوكول لتشطير المبلغ الى شطرين.	توقيع البروتوكول الدفعة الاولى: 1000000.00 درهم برسم سنة 2024. الدفعة الثانية: 3846053.00 درهم برسم سنة 2025.
11	اداري	110/7114/23 0	الخط الابيض	الملف يتنازع فيه المجلس للإقليمي بصفته مدعى عليه من طرف شركة الخط الابيض و هو في مرحلته الاستئنافية . يتعلق بإنجاز اشغال التشوير بجماعة سطات . و قد تم اجراء خبرة في الموضوع تم من خلالها التوافق على التنازل عن الدعوى، و اداء المبلغ المتنازع عليه الذي يبلغ 490.9787.53 درهم. وقد قامت ادارة المجلس بالإجراءات المتعلقة برفع التقادم على المبلغ المتنازع، في انتظار التوصل بالتنازل عن القضية من طرف الشركة.	حكم 4470 528403.20 57584.29 إجراءات جارية لفض النزاع

المناقشة :

في غياب تسجيل أي مناقشة بخصوص هذه النقطة قام **السيد رئيس المجلس الإقليمي** بالانتقال إلى دراسة النقطة الموالية.

النقطة الرابعة: الاطلاع على المستجدات المتعلقة بتغيير بعض مقتضيات النظام الأساسي للشركة الجهوية للتنمية منتدى الاستثمار والأنشطة لسطات فياسيت:

العرض:

بخصوص هذه النقطة أوضح **السيد رئيس المجلس الإقليمي** أنه تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم التوضيحات في الموضوع.

قدم **السيد رئيس اللجنة** ورقة توضيحاته جاءت على الشكل التالي:

الإطار التنظيمي و التأسيسي لتسيير الشركة:

تعود فكرة إحداث مشروع هذه الشركة إلى سنة 1987 بمقر وزارة الداخلية و الإعلام أنداك والذي كان يسمى " المعرض الدولي الفلاحي لسطات "، و قد كانت أول خطوة عملية في طريق تجسيد هذه الفكرة هي تحديد مهام كل من وزارة الداخلية و وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي باعتبارهما الطرفين المؤسسين لهذا المشروع، حيث ستتحمل هذه الوزارة الأخيرة مصاريف اقتناء بقعة أرضية تبلغ مساحتها 60 هكتار بجوار مركز البحث الزراعي وصودق على عملية الاقتناء هاته بواسطة مرسوم عدد 570-97-2 بتاريخ 05 غشت 1997 و حدد ثمن الأرض في 2.953.500,00 درهم أي 50.000,00 درهم للهكتار إلا أن وزارة الفلاحة تراجعت عن التزامها بـأداء ثمن الأرض الشيء الذي أصبح عبئا جديدا على الشركة التي لا تتوفر أصلا على موارد لهذه الغاية. أما وزارة الداخلية فقد تكلفت بتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية و المالية و التقنية للمشروع، و قد تم إعطاء الانطلاقة الرسمية للمشروع في أبريل1993 من طرف السيد الوزير الأول مرفوقا بعدد هام من أعضاء حكومة صاحب الجلالة، على أن يتم انجاز المشروع على مراحل نظرا لارتفاع قيمته الإجمالية، و تم الاتفاق في هذا الباب على إحداث شركة ذات الاقتصاد المختلط بين المجلس الإقليمي لسطات و الشركة التعاونية الفلاحية للشاوية بعد تراجع وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية على أساس أن يتم إنجاز المشروع عبر أشطر، حيث حددت القيمة الإجمالية لإنجاز الشطر الأول من المشروع برأسمال تبلغ قيمته 8 مليون درهم موزعة بين الطرفين بالتساوي أي على أساس أربعة (4) ملايين درهم لكل واحد منهما.

وقد قام الشريكان بتحرير 1/4 من حصة الرأسمال المكتب من طرف كل منهما حيت دفع المجلس الإقليمي في البداية 1 مليون درهم وكذلك الشأن بالنسبة للشركة التعاونية الفلاحية للشاوية، وقد قام المجلس الإقليمي بعد ذلك بدفع الربع الثاني أي 1مليون درهم كذلك إلا ان الشركة التعاونية الفلاحية للشاوية الشريك الثاني في المشروع لم تتمكن آنذاك من دفع الربع الثاني من حصتها في الرأسمال مما خلق خلل في برنامج الشركة المذكورة التي قامت بتوظيف مدير عام وفتح مقر للشركة وتجهيزه ووضع برنامج سنوي للأنشطة.

وبخصوص الحصة المتبقية من الرأسمال فقد تم التخلي عما تبقى من حصة الشركة التعاونية الفلاحية أي 3 ملايين درهم، وكذا عن جزء من حصة المجلس الإقليمي المقدرة بمبلغ 537.000 ألف درهم لفائدة المجلس الجهوي الشاوية ورديغة، ليصبح راس مال الشركة المحددة في مبلغ 8 مليون درهم موزع على الشكل التالي:

- المجلس الجهوي : 3.537.000,00 درهم.
- المجلس الإقليمي : 3.463.000,00 درهم.
- التعاونية الفلاحية للشاوية : 1.000.000,00 درهم.

المراحل التي قطعها المشروع:

- تم خلال الجمع العام الاستثنائي بتاريخ 29 يوليوز 2005 تغيير اسم الشركة من المعرض الدولي الفلاحي بسطات إلى منتدى الاستثمار والأنشطة بسطات.
- تم خلال الجمع العام الاستثنائي بتاريخ 18 يونيو2018 الرفع من رأسمال الشركة بمبلغ 19.000.000,00 درهم، تم تأديته من طرف المجلس الجهوي للشاوية ورديغة أنداك، ليصبح الرأس المال الإجمالي محدد في مبلغ 27.000.000,00 درهم وبذلك تصبح مساهمة الشركاء كما يلي:
- المجلس الجهوي: 22.536.800,00 درهم.
- المجلس الإقليمي: 3.462.700,00 درهم.

- التعاونية الفلاحية للشاوية: 1.000.000,00 درهم.

مع الإشارة إلى أن هناك 05 أسهم موزعة على 05 أعضاء المجلس الإداري للشركة:

- المركز الجهوي للبحث الزراعي INRA
- الغرفة الجهوية للفلاحة بالجهة
- غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة
- غرفة الصناعة التقليدية بالجهة
- رئيس الجهة بصفته الرئيس المدير العام للشركة

- تم خلال الجمع العام الاستثنائي بتاريخ 05 مارس 2024 المصادقة على التغييرات على النظام الأساسي للشركة في إطار ملاءمتها مع مقتضيات القانون رقم 17.95 المتعلق بالشركات المساهمة، وكذا على التغييرات التي همت غرض الشركة.

التغييرات المتضمنة بالنظام الأساسي الجديد للشركة

أ - موضوع الشركة المنصوص عليه في المادة 03 من النظام الأساسي للشركة، حيث كانت المقتضيات السابقة تنص على ما يلي:

المادة الثالثة من النظام الأساسي: غرض الشركة

خلال مسار الشركة تم تغيير غرض الشركة ثلاث مرات، وذلك كما يلي:

1 - كان غرض الشركة في بداية إحداثها كما يلي:

هدف الشركة هو:

- تكثيف الإنتاج الزراعي من خلال نشر التقدم التقني وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع إنشاء برامج علمية وبحثية في مجالات الهندسة الزراعية والزراعة والتدريب على الإدارة.
- تنظيم اجتماعات وندوات وحلقات دراسية وأيام دراسية وطنية ودولية بهدف تحفيز الإمكانات الزراعية من خلال تحسين تداول المعلومات في هذا المجال.
- إنتاج معارض وعروض توضيحية لمنتجات ومعدات تخزين ومناولة وتجهيز المنتجات الزراعية: ترويج وبناء المواد والمعدات والتكنولوجيا الخاصة بالزراعة والأنشطة الزراعية واختيار البذور والشتلات وتجهيزها.
- توزيع المنتجات والخدمات الخاصة بالأنشطة الزراعية.
- اقتناء وتشغيل ونقل جميع براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص.
- جمع المؤلفات والكتيبات والملصقات وما إلى ذلك المتعلقة بهذه المجالات والمواد.
- الاستحواذ على أسهم في جميع الشركات أو الأعمال التجارية ذات الصلة أو غير ذات الصلة.
- وعمومًا جميع المعاملات المالية والتجارية والصناعية والمالية والممتلكات التي قد تكون مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالهدف الستين.

2 - خلال سنة 2005 تم تغيير غرض الشركة كما يلي:

- هدف الشركة هو:

- تزويد المستثمرين ومؤسسات التدريب بالتسهيلات التي يحتاجون إليها لتأسيس وحداتهم، لا سيما من خلال بناء المجمعات الصناعية والمناطق الصناعية والأنشطة وحاضنات الشركات الناشئة.
- شراء وتجهيز وتطوير ونقل وتأجير وبيع المباني والأراضي المخصصة لهذه العمليات وتجهيزها وتطويرها ونقل ملكيتها وتأجيرها وبيعها.

وبصورة عامة، جميع المعاملات التجارية والصناعية والمالية والعقارية والمنقولات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأهداف المذكورة أعلاه أو التي من المحتمل أن تعزز تحقيقها وتنميتها، وكذلك جميع المساهمات المباشرة أو غير المباشرة بأي شكل من الأشكال في الشركات التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة أو ذات صلة.

3 - خلال سنة 2024 أصبح غرض الشركة الجديد كالآتي:

الغرض من الشركة هو:

- الإقتناء بكل الوسائل للأراضي العارية أو المشتملة على بناءات؛

- التشييد والتجهيز والإعداد لكل الأراضي والبنايات المعدة للاستعمال المهني؛
- كراء وبيع المحلات والأراضي وجميع البنايات المعدة للاستعمال المهني؛

ولتحقيق هذه الغاية يمكن للشركة على الخصوص:

- تشييد وتجهيز وإعداد مجمعات صناعية، ومناطق للأنشطة الاقتصادية المختلفة أو كل وحدات أخرى تجارية أو خدماتية؛
- وعموما، جميع العمليات التجارية والصناعية والمنقولة والعقارية والمالية، المرتبطة بكيفية مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات السالفة الذكر أو التي من شأنها أن تساعد على إنجازها وتنميتها.

ب - ملائمة النظام الأساسي مع مقتضيات القانون رقم 96-21 بتاريخ 27 فبراير 2023

- ملائمة مقتضيات المادة 15 المتعلقة بتفويت الأسهم، زيادة على المقتضى المنصوص عليه سابقا، تم تتميمها أيضا بالمقتضيات التالية:

- حذف عبارة "سندات للحامل" على إثر إصدار القانون رقم 96-21 بتاريخ 27 فبراير 2023 الذي منع من الآن فصاعدا إحداث سندات للحامل (تكون السندات إسمية وجوبا)؛
- في جميع الاحوال، لا يمكن لمشاركة الجهات ومجموعاتها او مجموعات الجماعات الترابية، على إثر تفويتات، أن تقل على نسبة 34%؛
- يجب أن تكون حيازة غالبية رأسمال الشركة من طرف أشخاص معنويين وخاضعين للقانون العام.
- تغيير مقتضيات المادة 26 لمطابقتها مع القانون رقم 19-20 بتاريخ 14 يوليوز 2021 المغير والمتمم للقانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ومن تم، إدخال المقتضيات التالية:

* يتم استدعاء مجلس الإدارة الذي يجب أن يجتمع كلما كان ذلك ضروريا وعلى الأقل، مرتين في السنة؛

* يلزم تبليغ محضر اجتماع مجلس الإدارة إلى الجهة، ومجموعاتها والجماعات الترابية المساهمة في رأسمال الشركة وإلى والي الجهة، داخل أجل **خمسة عشر (15) يوما** الموالية لتاريخ اجتماع المجلس المذكور.

- تغيير مقتضيات المادة 45 بتضمينها المقتضيات التالية:

" يلزم تبليغ محضر اجتماع الجمع العام إلى الجهة ومجموعاتها والجماعات الترابية المساهمة في رأسمال الشركة وإلى والي الجهة، داخل أجل **خمسة عشر (15) يوما** الموالية لتاريخ انعقاد الجمع العام المشار إليه أعلاه.

- تغيير مقتضيات المادة 49 بهدف مطابقتها مع القانون 19-20 بتاريخ 06 يونيو 2019 المغير والمتمم للقانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات وذلك بغرض تضمينها المقتضيات التالية:

- تفويت أكثر من 50% من أصول الشركة يخضع أيضا لترخيص من الجمع العام غير العادي.
- **يلزم أن يكون التفويت المنصوص عليه أعلاه موضوع تأشيرة من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.**

- حذف المادة 65 من النظام الأساسي، على اعتبار انه لا يمكن تأسيس شركة للتنمية للجهوية الا على شكل شركة مساهمة، وفق مقتضيات المادة 145 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. وتبعا ذلك، لا يمكن تحويل الشركة إلى شكل آخر.

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل السادة:

- **عبد الرزاق الناجح**، اعتبر أن هذه النقطة ما كان ينبغي إدراجها ضمن جدول أعمال هذه الدورة باعتبار أنها تحصيل حاصل، علما أن المجلس الإداري للشركة الجهوية للتنمية منتدى الاستثمار والأنشطة لسطات فياسيت، قد عقد جمعه العام لتغيير مقتضيات النظام الأساسي لهذه الشركة دون الاستشارة القبلية مع المجلس الإقليمي باعتباره من بين المساهمين في رأسمال هذه الشركة، ولذلك اعتبر أن مصادقة المجلس الإقليمي على هذه التغييرات التي طالت النظام الأساسي للشركة لم تعد ذات أهمية، متسائلا عن دور المجلس الإقليمي في تدبير وتسيير هذه الشركة.

وردا على هذا التدخل أوضح **السيد رئيس المجلس الإقليمي** أنه يعتبر عضوا رسميا في المجلس الإداري لهذه الشركة وأنه يتم دعوته لحضور أشغال اجتماعات مجلس هذه الشركة باعتباره ممثلا للمجلس الإقليمي، موضحا أن كل التغييرات الأخيرة التي عرفها النظام الأساسي للشركة قد تم تدارسها في إطار اجتماعات المجلس الإداري، وكذا في إطار الجمع العام للشركة، وفي ختام تدخله أوضح **السيد الرئيس** أن عرض هذه النقطة على أنظار هذا المجلس يعتبر بادرة طيبة وسابقة في تاريخ اجتماعاته لاطلاع السادة الأعضاء على مجريات عمل هذه الشركة.

- **محمد ضعلي**، ثمن تدخل السد عبد الرزاق ناجح، وأوضح أنه نظرا لأهمية هذه المداخلة التي سبق للسيد عبد الرزاق ناجح أن أبداها خلال انعقاد اجتماع لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، تم بعده مباشرة ربط الاتصال بأحد مسؤولي هذه الشركة، الذي أفاد أن حصول الشركة على تأشيرة وزارة الداخلية يدل على عدم إلزامية المصادقة القبلية للمجلس الإقليمي على هذه التغييرات التي همت مقتضيات النظام الأساسي للشركة، نظرا لأنها أصبحت جهوية ولم تعد محلية.

- **المدير العام للمصالح**، أكد بدوره على أنه بعد ربط الاتصال بإدارة مجلس الجهة تبين أن المجلس الإداري للشركة، قد قام بعرض التغييرات التي لحقت بمقتضيات النظام الأساسي للشركة على المجلس الجهوي من أجل المصادقة باعتباره الشريك الأساسي، لذلك تم التأشير عليها من طرف وزارة الداخلية، مضيفا أن هذه الشركة أصبحت جهوية، وأن هذه التغييرات عرضت على أنظار المجلس الإقليمي بقصد الاطلاع وليست للمصادقة.

- **يوسف لعيالي**، اعتبر أن التبريرات المدلى بها بخصوص عدم استشارة المجلس الإقليمي في التغييرات التي تم إحداثها على مقتضيات النظام الأساسي للشركة غير مقنعة، على اعتبار أن المجلس الإقليمي مساهم بنسبة 11% من رأسمال الشركة.

- **السيد عامل الإقليم**، وردا على التدخلات أوضح أن مجلس الشركة يعمل على دعوة رئيس المجلس الإقليمي لحضور أشغال اجتماعاته باعتباره ممثلا للمجلس الإقليمي، نافيا أي تهميش أو تقليل لدور هذا المجلس كمساهم بهذه الشركة، ثم أوضح أنه تبعا للتعليمات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الهادفة إلى خلق مناطق صناعية بجميع الجهات، تم التفكير في تغيير غرض هذه الشركة وتوسيع مجالها كما هو منصوص عليه بنظامها الأساسي الجديد من أجل تشييد وتجهيز وإعداد مجمعات صناعية، ومناطق للأنشطة الاقتصادية المختلفة أو كل وحدات تجارية أو خدماتية والقيام بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمالية، ولذلك طالب بالتعجيل بفسح المجال لعمل هذه الشركة، باعتبار ذلك مكسبا لهذا الإقليم، مشيرا إلى أنه في إطار وثائق التعمير تم تغطية ما يزيد عن 400 هكتار كمطقة صناعية إلى حدود الأرض التابعة للشركة، وذلك بهدف استغلال هذه الأرض بعدما عرفت جمودا لأزيد من عدة سنوات، لذلك يتعين على المجلس الإقليمي الانخراط في هذا المشروع الصناعي التنموي.

- **العربي شريعي**، نوه بما ورد في تدخل السيد العامل والتوضيحات التي أدلى بها مثمنا دعوة السيد العامل لفسح المجال لهذه الشركة للعمل قصد خلق مناطق صناعية وتجارية وخدماتية مختلفة بالإقليم مؤكدا على أن المقتضيات التنظيمية للجماعات الترابية ساهمت في خلق هذه التغييرات.

- **عبد الرزاق الناجح**، بدوره أشاد بتدخل السيد العامل وتقصيره الطريق أمام أعضاء المجلس لفهم الضرورة الاستعجالية لعمل هذه الشركة وفق مقتضيات جديدة وسعت من أهدافها ومجالاتها، واعتبر أن توضيحات السيد العامل بشأن عمل هذه الشركة هي توضيحات قيمة وأنه باعتباره ملما بالموضوع فلا خوف من هذه المستجدات التي لحقت بالنظام الأساسي لهذه الشركة، وأنه يتعين مستقبلا ضرورة استشارة المجلس في كل التغييرات التي يعرفها النظام الأساسي للشركة باعتبار أن المجلس الإقليمي من بين المساهمين بهذه الشركة.

وبعد الانتهاء من لائحة التدخلات، قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض النقطة الموالية على المجلس من أجل التداول.

النقطة الخامسة: برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023:

بخصوص هذه النقطة أوضح **السيد رئيس المجلس الإقليمي** أنه تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم التوضيحات في الموضوع.

قام **السيد رئيس اللجنة** بسرد ما ورد بتقرير اللجنة بخصوص هذه النقطة والذي جاء كما يلي:

" أشار **السيد رئيس** اللجنة خلال عرضه لهذه النقطة الى ان اختتام السنة المالية لسنة 2023 اسفر عن فائض حقيقي قدره 4.712.581,10 درهم، والذي يتعين برمجته من طرف المجلس الإقليمي، ولهذا اقترح على السادة أعضاء اللجنة وضع تصور واضح حول برمجة هذا الفائض، مؤكدا على ضرورة مراعاة ملاحظات المفتشية العامة للإدارة الترابية التي تنص على ضرورة برمجة فوائض ميزانيات المجلس في اطار اختصاصاته الذاتية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة إتمام بعض مشاريع المتعثرة والملتزم بها من طرف المجلس كإتمام مشروع وبناء وتجهيز المرآب الإقليمي و مشروع ربط فضاء الطالب بالماء والكهرباء والتطهير، إضافة الى الحاجة الملحة لتجهيز بعض المكاتب بإدارة المجلس ، مع ضرورة التقيد بالمشاريع المسطرة ببرنامج تنمية الإقليم .

وبعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **الصديق بعزاوي**، اقترح برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023 في مجال تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب نظرا للحاجة الملحة لهذه المادة بسبب ندرة التساقطات المطرية خلال السنوات الأخيرة مع العمل على برمجة بعض الاعتمادات في مجال الطرق والمسالك.

- **رئيس مصلحة الميزانية**، أشار في تدخله إلى أن الفائض الحقيقي لسنة 2023 قدر بمبلغ 4.712.581,10 درهم، وانه يتعين على المجلس برمجته في إطار الاختصاصات الذاتية، مذكرا بأن المبلغ الملتزم به من طرف المجلس الإقليمي في إطار الاتفاقية المتعلقة بتأهيل المراكز يقدر بمبلغ 17.299.841,00 درهم حيث أن المجلس يتوفر حاليا على المساهمة المتعلقة بالسنتين الأوليتين من البرمجة السنوية ثم ذكر بأنه يتعين حسب ملاحظة المفتشية العامة للإدارة الترابية أن يتم برمجة فائض الميزانية في المشاريع المندرجة في الاختصاصات الذاتية.

اما فيما يتعلق بمجال تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب فيقترح أن يتم تخصيص بعض الاعتمادات لهذا المجال.

- **المدير العام للمصالح**، ذكر السادة أعضاء اللجنة بأن المجلس الإقليمي سبق له برسم الفائض الحقيقي لسنة 2021 المقدر بمبلغ 9.334.593,11 درهم ان تم برمجته في مجال التزود بالماء الصالح للشرب، وتم الالتزام بمبلغ 3.682.000,00 بناء على الاتفاقيات المبرمة بينه وبين جماعات سيدي العايدي(450.000,00 درهم) اسكامنة (425.000,00درهم)رأس العين(657.000,00 درهم) امزامزة الجنوبية (550.000,00درهم) و ملحق اتفاقية لإتمام تزويد بعض الجماعات بالماء الصالح للشرب (1.600.000,00 درهم) و بقي من هذا المبلغ 5.652.593,11 درهم، الذي يمكن تخصيصه كشطر من مساهمة المجلس الإقليمي في الاتفاقية المبرمة بينه و بين الجهة، حيث ذكر أن المجلس ملزم بتوفير مساهمته المقدرة بمبلغ 20.000.000,00درهم إلى حدود سنة 2027، الشيء الذي يتطلب ضرورة برمجة اعتمادات مهمة لمجال التزود بالماء الصالح للشرب حتى يتسنى للمجلس الإقليمي احترام الوفاء بالتزاماته خاصة و أن هذا المجال أصبح يحظى بالأولوية على المستوى الحكومي نظرا لتوالي سنوات الجفاف.

- **رئيس اللجنة** أشار إلى أن التزامات المجلس الإقليمي في الاتفاقية المتعلقة بتأهيل المراكز فإن الميزانية الإقليمية تتوفر على اعتماد قدره 9.349.083,60 درهم مبرمج لفائدة تأهيل المراكز الشيء الذي يغطي مساهمة المجلس برسم السنتين الأوليتين 2023-2024 غير أنه يتعين برمجة اعتمادات أخرى لفائدة تأهيل المراكز على اعتبار أن الاتفاقية توجد في مراحلها الأخيرة للتأشير عليها، ثم أكد في تدخله على ان المجلس مطالب بتوفير الاعتمادات التي سبق له التزام بها في إطار اتفاقيات الشراكة، مقترحا ان يتم تخصيص مبلغ من الفائض لإتمام وإنجاز وتجهيز المرآب الإقليمي وتجهيز المكاتب وتخصيص اعتمادات لمجال التزود بالماء الصالح للشرب، بالإضافة الى مشروع ربط فضاء الطالب بالماء والكهرباء.

وكذا ضرورة برمجة بعض الاعتمادات لتجهيز إدارة المجلس الإقليمي بالمكاتب والمستلزمات الضرورية ذلك أن المجلس الإقليمي بصدد إصلاح مكتب الرئيس الذي يتطلب التجهيزات الضرورية بالإضافة إلى وجود خصاص في أثاث المكاتب والعتاد المعلوماتي بعد توظيف ثمانية موظفين بالإضافة إلى ضرورة تجهيز إدارة المرآب التي توجد في طور الإنجاز بكل المستلزمات الإدارية و التقنية.

- يوسف لعيالي، اقترح تخصيص بعض الاعتمادات لتجهيز إدارة المجلس الإقليمي والمكاتب، واتمام بناء وتجهيز المرآب الإقليمي، مشيرا في هذا السياق الى انه لا يليق بالمجلس انجاز مشاريع دون إتمامها واستغلالها، كما اقترح تخصيص بعض الاعتمادات لاقتناء سيارات نفعية.

- وديع المهتدي، أوضح في تدخله ان المجلس الإقليمي خلال مدته الانتدابية الحالية لم يسبق له ان برمج فوائض ميزانياته في مجال اختصاصاته الذاتية، مقترحا ان يتم برمجة جزء من الفائض الحقيقي لسنة 2023 في مجال صيانة وإصلاح المسالك.

- المدير العام للمصالح، أشار الى انه بحكم ان المجلس الإقليمي يتوفر على مجموعة من آليات لصيانة المسالك، فإنه يتعين إيجاد الصيغة الملائمة لتخصيص اعتمادات لاستغلال هذه آليات في مجال اصلاح المسالك، وبالنسبة لمشروع انجاز فضاء الطالب اعتبره مشروعا جهويا، وانه ينبغي إتمام إنجازه بتنسيق مع جهة الدار البيضاء – سطات وفي نهاية تدخله طالب بضرورة التقيد بالمشاريع المسطرة ببرنامج تنمية الإقليم تفاديا لعدم التأشير على البرمجة من طرف المصالح المختصة.

وبعد المناقشة المتبادلة وافقت اللجنة على برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023 المقدر بمبلغ 4.712.581,10 درهم على النحو التالي:

- تتمة أشغال بناء المرآب الإقليمي. : 400.000,00 درهم
- اقتناء أثاث المكاتب(تجهيز المرآب +مكاتب الموظفين ومكتب السيد الرئيس). : 500.000,00 درهم
- اقتناء العتاد المعلوماتي (خصاص في مكتب الرئيس ومكاتب الموظفين وكذا بعض مكاتب إدارة المجلس). : 200.000,00 درهم
- اقتناء العتاد التقني (خاص بصيانة الآليات والسيارات بالمرآب). : 200.000,00 درهم
- بناء فضاء الطالب (مشروع مندمج يتعلق بربط الفضاء بشبكة الماء الصالح للشرب والتطهير). : 1.800.000,00 درهم
- مجال تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب : 1.612.581,10 درهم

المجموع : 4.712.581,10 درهم ".

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- رئيس المجلس الإقليمي لسطات، اقترح أن يتم تغيير بعض اقتراحات لجنة الميزانية لتدعيم البرمجة المتعلقة بتزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب، وذلك على الشكل التالي:

- بالنسبة للاعتمادات المقترحة لاقتناء العتاد المعلوماتي المقدرة بمبلغ 200.000,00درهم، يمكن تلبية الاحتياجات من خلال البرمجة المقترحة لاقتناء أثاث المكاتب، وبالتالي إضافة هذا الاعتماد لفائدة تزويد ساكنة العالم القروي بلماء الصالح للشرب.

- وبالنسبة للاعتمادات المقترحة لإتمام مشروع فضاء الطالب المقدرة بمبلغ 1.800.000,00 درهم، فقد تم توجيه مراسلة إلى رئيس المجلس الجهوي للدار البيضاء – سطات لتخصيص الاعتمادات اللازمة لإتمام المشروع وتجهيزه، على اعتبار أن مشروع فضاء الطالب يعد مشروعا جهويا.

لذلك، واعتبارا لكون الميزانية الإقليمية لا يتوفر بها سوى مبلغ 5,6 مليون درهم، إقترح أن يتم تخصيص هذه الاعتمادات المقدرة ب 2 مليون درهم (200.000,00درهم و1.800.000,00 درهم) لفائدة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب اعتبارا لحجم مساهمة المجلس الإقليمي البالغة 20 مليون درهم في الاتفاقية المبرمة مع الجهة في الموضوع، ليتم إضافتها إلى المبلغ المقترح من طرف اللجنة

لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب البالغ 1.612.581,10 درهم ليصبح المبلغ الإجمالي المقترح للبرمجة لمجال الماء هو 3.612.581,10 درهم.

- **السيد عامل الإقليم**، أشار في تدخله الى ان مشروع فضاء الطالب هو مشروع اجتماعي بالدرجة الأولى، وليس مشروعا يراد منه الربح بل هو يهدف إلى تدعيم وتشجيع التعليم الجامعي في أوساط الطلبة، ثم ذكر بان المجلس الإقليمي قام بتوجيه مراسلة إلى مجلس جهة الدار البيضاء - سطات بشأن مساهمة هذا الأخير في إتمام انجاز هذا المشروع، موضحا أن هذا الإجراء لا يعني أنه ستتم الاستجابة لطلب المجلس الإقليمي، ولهذا أشار إلى أنه لا ينبغي الاعتماد على الجهة في هذا المجال من أجل التسريع باستغلال هذا المشروع الذي ظل مجمدا لعدة سنوات، لذلك اقترح أن يتم الإبقاء على البرمجة المقترحة له من طرف اللجنة، موضحا أنه من المساوئ التي يتم تسجيلها من طرف المجلس الجهوي للحسابات هو إنجاز المشاريع دون استغلالها، الشيء الذي يعتبر هدرا للمال العام.

وفي آخر تدخله أشار الى ان مبلغ الفائض الحقيقي بميزانية المجلس الإقليمي هزيل جدا ولا يمكن بواسطته سد جميع الحاجيات بالإقليم، وطمأن السادة الأعضاء بأنه تم التوصل بحصة إضافية من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الجماعات الترابية بالإقليم.

- **رئيس المجلس**، أكد في تدخله على ان المجلس كانت لديه رغبة في ان يكون هذا المشروع، مشروعا استثماريا لتنمية الموارد المالية للمجلس الإقليمي، غير أنه تبين حسب ما صرح به رئيس قسم الجماعات الترابية، بأن هذا المشروع يعتبر مشروعا جهويا وأن أي تدخل بشأن يجب أن يتم بتنسيق مع الجهة.

- **رئيس قسم الجماعات الترابية** ، أوضح أن مشروع فضاء الطالب هو مشروع جهوي، وانه بعد التقسيم الجهوي الأخير تم إلحاق إقليم سطات بجهة الدار البيضاء- سطات بعد حذف جهة الشاوية ورديغة التي سبق لها أن قامت بإسناد بناء مشروع فضاء الطالب للمجلس الإقليمي لسطات تفاديا لضياعه، مشيرا الى ان هذا المشروع يتميز بطابع اجتماعي سيستفيد منه الطلبة وبالتالي ليس هناك فرصة للاستفادة منه استثماريا من طرف المجلس الإقليمي، واما بالنسبة لكيفية تسييره وتدبيره فقد أوضح انه يتعين على المجلس الإقليمي دراسة هذا الموضوع مع المجلس الجهوي للدار البيضاء- سطات باعتباره صاحبا للمشروع.

- **الصديق بعزاوي**، ذكر السادة الأعضاء بان مشروع انجاز فضاء الطالب عرف تعثرا لعدة سنوات، لذا طالب بإيجاد الصيغ الملائمة لإتمام انجاز هذا المشروع، ورفع ملتمس للمجلس الجهوي للدار البيضاء- سطات بشأن أمكانية تخصيص مساهمة رمزية من طرف الطلبة للاستفادة من خدمات هذا المرفق وذلك للحفاظ على هذه المعلمة ودورها الاجتماعي.

- **رئيس المجلس الاقليمي**، أشار في تدخله الى ان تخصيص اعتمادات من ميزانية المجلس الإقليمي لإتمام انجاز المشروع ليس في ملكيته من شأنه تعريض المجلس الإقليمي للمساءلة من طرف المجلس الجهوي للحسابات.

- **حجاج خربوش**، من جهته طالب بربط الاتصال بالجهة لإيجاد الصيغة الملائمة لكيفية استغلاله.

- **العربي شريعي**، اقترح إمكانية عقد شراكة مع المجلس الجهوي للدار البيضاء- سطات لإتمام انجاز مشروع فضاء الطالب.

- **المدير العام للمصالح**، ذكر بأن هذا المشروع يعتبر مشروعا جهويا انطلاقا من المقرر المتخذ من طرف جهة الشاوية ورديغة خلال الدورة العادية لشهر شتنبر 2014، القاضي بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجهة وجامعة الحسن الأول بسطات بمبلغ 25 مليون درهم، لإحداث فضاء الطالب الجامعي، مخصص للطلبة والطالبات أبناء الأقاليم التابعة للجهة، ثم أوضح أنه ليس هناك ما يفيد بإبرام والتوقيع والتأشير على هذه الاتفاقية.

- **رئيس قسم الجماعات الترابية**، أوضح انه تم اسناد مهمة انجاز مشروع فضاء الطالب للمجلس الإقليمي بموجب مقرر اتخذه المجلس الجهوي للشاوية ورديغة، والذي قام بتخصيص مبلغ 25 مليون درهم لبناء هذا المشروع وتحديد طابعه الاجتماعي وتحويله للمبلغ المذكور لميزانية المجلس الإقليمي.

- **رئيس المجلس الإقليمي**، تساءل عن الصيغة القانونية لتخصيص اعتمادات لإتمام انجاز مشروع فضاء الطالب وعقد شراكة مع الجهة.

- **عبد الرزاق ناجح**، تساءل عن عدم إدراج مشروع فضاء الطالب ضمن ممتلكات المجلس الإقليمي بالرغم من كونه أنجز فوق عقار تابع لهذا المجلس وإن كان تمويل إنجازه تم من طرف الجهة.

- **حجاج خربوش**، اقترح أن يتم استشارة الجهة بشأن إتمام مشروع فضاء الطالب قبل القيام ببرمجة، وسانده في هذا الاتجاه العربي شريعي.

- **رئيس قسم الجماعات الترابية**، اعتبر ان السنوات المالية القادمة للمجلس الإقليمي ستكون استثنائية، على اعتبار ان هناك احكام قضائية ضد المجلس ينبغي التفكير في توفير الاعتمادات لسدادها عبر أشطر، وبالتالي سينعكس ذلك سلبا على فوائض الميزانية.

- **السيد عامل الإقليم**، اقترح على المجلس الإبقاء على مبلغ مليون و800 ألف درهم المخصص لربط فضاء الطالب بشبكة الماء الصالح للشرب والتطهير والكهرباء، باعتباره من المشاريع المتعثرة التي ينبغي اتمامها، كما اقترح على المجلس إعطاء الأولوية للاتفاقيات المبرمة بين المجلس وباقي الشركاء مع توفير الاعتمادات الضرورية لتنفيذها، ولذلك طالب من المجلس الاقليمي ان يتم مستقبلا قبل ابرام اتفاقيات أن يتم توفير الاعتمادات المالية المتعلقة بالمساهمة، تفاديا لعدم التأشير عليها من طرف السلطة الإقليمية.

- **محمد مريوت**، شكر السيد عامل الإقليم على توجيهاته القيمة للمجلس في مجال البرمجة والمتمثلة في إعطاء الأولوية للحاجيات المهمة كقطاع التزود بالماء الصالح للشرب وتأهيل المراكز الصاعدة والالتزامات المتعهد بها من طرف المجلس.

وبعد الانتهاء من مناقشة هذه النقطة قام **السيد رئيس المجلس الإقليمي** بعرض المقترح الأخير لبرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023 والمقدر بمبلغ 4.712.581,10درهم، بعد التدخلات على الشكل التالي:

- تتمة أشغال بناء المرآب الإقليمي : 400.000,00 درهم
- عتاد وأثاث المكتب (تجهيز المرآب +مكاتب الموظفين ومكتب السيد الرئيس): 500.000,00 درهم
- العتاد التقني (خاص بصيانة الآليات والسيارات بالمرآب): 200.000,00 درهم
- بناء فضاء الطالب الجامعي بسطات (مشروع متكامل يتعلق بربط الفضاء بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير): 1.800.000,00درهم
- مجال تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب : 1.812.581,10 درهم

على انظار المجلس من اجل التصويت، حيث تمت المصادقة على هذا المقترح بإجماع الأصوات المعبر عنها (16) صوتا.

- المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 87 بتاريخ 2024/06/10.

النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يونيو 2024 المنعقدة بتاريخ 2024/06/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ببرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023 ؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين أثناء التصويت : 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر- المختار سجاع - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهتدي - أسماء معطاوي - المختار شافعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز- العربي شريعي - عبد الرزاق الناجح.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت:00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

صادق المجلس الإقليمي لسطات بإجماع أعضائه الحاضرين على برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023 المقدر بمبلغ 4.712.581,10 درهم الذي جاء على النحو التالي:

- تتمة أشغال بناء المرآب الإقليمي: 400.000,00 درهم
- عتاد وأثاث المكتب (تجهيز المرآب +مكاتب الموظفين ومكتب السيد الرئيس): 500.000,00 درهم
- العتاد التقني (خاص بصيانة الآليات والسيارات بالمرآب): 200.000,00 درهم
- بناء فضاء الطالب الجامعي بسطات (مشروع متكامل يتعلق بربط الفضاء بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير): 1.800.000,00درهم
- مجال تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب: 1.812.581,10 درهم

توقيع رئيس المجلس **توقيع كاتب المجلس**

مسعود أوسار **الصديق بعزاوي**

النقطة السادسة: برمجة الاعتمادات الملغاة:

بخصوص هذه النقطة أشار **السيد رئيس المجلس الإقليمي** أنه قد تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم التوضيحات في الموضوع.

أشار السيد رئيس اللجنة الى انه سبق للمجلس الإقليمي خلال الدروة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 03 نونبر 2023، **ان صادق على الغاء بعض اعتمادات التجهيز بمبلغ قدره** 4.454.000,00 درهم **من الفصول التالية:**

- إلغاء مبلغ **3.000.000,00 درهم** من الفصل الخاص بتشييد البنايات الإدارية بالمجال الاجتماعي.
- إلغاء مبلغ **974.000,00 درهم** من الفصل الخاص بمدفوع لفائدة الجماعات الترابية.
- إلغاء مبلغ **480.000,00 درهم** من فصل اقتناء الطرائد المتعلقة بالقنص بالمجال الاقتصادي.

لذلك فإن المجلس مطالب ببرمجة هذا الاعتماد من جديد، حيث اقترحت اللجنة البرمجة التالية :

- مجال اصلاح وصيانة المسالك : 3.000.000,00 درهم
- تأهيل المراكز (مشروع متكامل) : 1.454.000,00 درهم

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **وديع المهتدي**، ذكر بأنه خلال اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، طالب ببرمجة بعض الاعتمادات لفائدة المسالك باعتبارها من الاختصاصات الذاتية، موضحا أنه لم يسبق للمجلس الإقليمي أن برمج أي اعتماد في إطار هذه الاختصاصات.

- **السيد عامل إقليم سطات**، اعتبر ان برمجة اعتمادات مالية في مجالات متعددة، وبمبالغ هزيلة سوف لن تكون ذات جدوى كمقترح برمجة 3 مليون درهم للمسالك والتي لا تكفي لإنجاز ولو مسلك واحد، لذلك أوصى المجلس بالانكباب على قطاع الماء، علما ان المجلس سبق له أن أبرام اتفاقية في هذا المجال مع المجلس الجهوي للدار البيضاء- سطات، ولذا فانه يتعين عليه توفير المبلغ الملتزم به بهذه الاتفاقية والذي يقدر ب 2 مليار سنتيم معتبرا ان الأولوية للاتفاقية الملتزم بها.

وخلال تدخلات السادة الأعضاء تم التعبير على موافقتهم على مقترح السيد العامل المتعلق ببرمجة مبلغ 3 مليون درهم لفائدة مجال الماء الصالح للشرب، بذل إنجاز المسالك، حيث قام بعدها السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض البرمجة المتعلقة بالاعتمادات الملغاة في مجال الماء الصالح للشرب (3 مليون درهم) ومجال تأهيل المراكز (1.454.000,00 درهم) على أنظار المجلس من أجل التصويت، حيث تمت الموافقة عليها بإجماع الأصوات المعبر عنها (14 صوتا)، مع الإشارة إلى أن السيدتين نزهة بن عزوز وأسماء المعطاوي غادرتا قاعة الاجتماع قبل التصويت على هذه النقطة.

- المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 88 بتاريخ 2024/06/10.

النقطة المتعلقة ببرمجة الاعتمادات الملغاة.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يونيو 2024 المنعقدة بتاريخ 2024/06/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ببرمجة الاعتمادات الملغاة؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين أثناء التصويت : 14

عدد الأصوات المعبر عنها : 14

عدد الأعضاء الموافقين : 14

يقـــــرر ما يلـــــــي:

صادق المجلس الإقليمي لسطات بإجماع أعضائه الحاضرين على برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2023 المقدر بمبلغ 4.712.581,10 درهم الذي جاء على النحو التالي:

- تتمة أشغال بناء المرآب الإقليمي: 400.000,00 درهم
- عتاد وأثاث المكتب (تجهيز المرآب +مكاتب الموظفين ومكتب السيد الرئيس): 500.000,00 درهم
- العتاد التقني (خاص بصيانة الآليات والسيارات بالمرآب): 200.000,00 درهم
- بناء فضاء الطالب الجامعي بسطات (مشروع متكامل يتعلق بربط الفضاء بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير): 1.800.000,00درهم
- مجال تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب: 1.812.581,10 درهم

توقيع رئيس المجلس

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

الكلمة الختامية:

بعد الانتهاء من التداول في النقط المدرجة بجدول الأعمال، توجه بالشكر الجزيل إلى السلطة الإقليمية وعلى رأسها السيد العامل على المجهودات التي يبذلها وشكر كذلك ممثلي المصالح الخارجية والإقليمية على مجهوداتهم بالنسبة لتدبير القطاعات التي يشرفون عليها، كما نوه بمستوى تدخلات السادة أعضاء المجلس الإقليمي التي تدل على مدى اهتمامهم وتتبعهم للشأن المحلي والإقليمي وعلى مشاركتهم الفعالة في أشغال هذا الاجتماع.

وقبل رفع الجلسة على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال، أعطى الكلمة للسيد كاتب المجلس الإقليمي من أجل تلاوة نص البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة انعقاد الدورة العادية لشهر يونيو
للمجلس الإقليمي لسطات برسم سنة 2024

****

مولاي صاحب الجلالة والمهابة الملك المعظم والمؤيد بالله محمد السادس أمد الله في عمركم، وأدام عزكم ونصركم، وحقق فيكم لشعبكم الملتف حولكم والمتعلق بأهداب عرشكم العظيم ما يصبو إليه من رفعة وسؤدد.

وبعد، يسعد ويشرف خديمكم المطيع رئيس المجلس الإقليمي لسطات، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء هذا المجلس وسكان الإقليم، بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر يونيو للمجلس الإقليمي لسطات برسم سنة 2024، أن يرفع إلى مقام جنابكم الشريف أسماه الله وأعز أمره آيات الولاء الدائم لشخصكم المحفوظ بالله وألطافه، وعبارات التعلق بأهداب العرش العلوي المجيد نبراس الأمة، ورباط كلمتها وضامن وحدتها والساعي بها قدما إلى مضامين الفوز والنجاح وآفاق الرشد والصلاح.

مولاي،

إن دورة مجلسنا هذه وهي تشرف على استكمال أشغالها بعون الله وحسن توفيقه كانت خلال انعقادها تستلهم روح توجيهاتكم النيرة وتستنير بضياء تعليماتكم المولوية السامية التي تحدونا إلى المزيد من الجهود لبلوغ الأمل المنشود والهدف المحمود من أجل إسعاد رعاياكم الأوفياء سكان هذا الإقليم ودفع عجلة التقدم به إلى الأمام في ظل سياستكم الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق النهضة الشاملة التي يعرفها عهدكم الزاهر الميمون في شتى الأصعدة والمجالات.

وإننا يا مولاي، لنعتبر أنفسنا جنودا مجندين على الدوام وراء جلالتكم لتحقيق ما تطمحون إليه من نماء وعزة من أجل مواصلة الجهود لتحقيق النتائج المحمودة على هدي فكركم النير الخلاق.

حفظكم الله يا مولاي، وأبقاكم ذخرا وملاذا لهذا البلد الأمين، ومتعكم برداء الصحة والعافية، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد عضدكم بشقيقكم السعيد، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وبركاته.

وحرر بسطات يوم الاثنين 03 ذو الحجة 1445 هـ
الموافق ل 10 يونيو 2024 م
الإمضاء : خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الإقليمي لسطات

مسعود أوسار